الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 18 أفريل 2017 بين
حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي
والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع بناء الجسور على الطرق المصنفة

(51 / 2017)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 24 / 05 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية القرض**

تاريخ انتهاء الأشغال: 08 / 06 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة : شكيب بانـي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقررة المساعدة: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 26 ماي 2017
جلسة اللجنة : 07 و08 جوان 2017 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 08 جوان 2017 **رئيس اللجنة :** منجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

تم بتاريخ 18 أفريل 2017 بالرباط التوقيع على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بمبلغ قدره 20 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع بناء الجسور على الطرق المصنفة.

ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين خدمات النقل البري على الطرق في معظم الولايات وتأمين سلامة السير عليها، كما يهدف إلى تفادي انقطاع حركة المرور بسبب فيضان الأودية، وفك العزلة بين المناطق، وذلك من خلال بناء وإعادة بناء 32 جسرا موزعة على أغلبية الولايات (21 ولاية).

1-عناصر المشروع

يتضمن المشروع العناصر التالية:

- انجاز أشغال بناء الجسور:

بناء وإعادة بناء 32 جسرا على الطرق المصنفة للعبور فوق الأودية وخطوط السكك الحديدية وتتوزع هذه الجسور على معظم ولايات الجمهورية (21) ولاية باستثناء ولايات منوبة والمهدية وسوسة.

- تحويل شبكات المرافق:

يتضمن هذا العنصر تحويل شبكات المرافق بما في ذلك شبكات المياه والصرف والكهرباء.

- استملاك الأراضي:

يشتمل هذا العنصر على استملاك الأراضي اللازمة لتنفيذ أعمال الجسور.

- الخدمات الاستشارية:

توفير الخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد الدراسات والتصاميم ووثائق المناقصات المتعلقة بالمشروع.

2-كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 210 م.د.ت وسيساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويله بنسبة تقدر بحوالي 80 % من كلفة الأشغال أي بمبلغ 20 مليون دينار كويتي ما يعادل حوالي 150 م.د.ت حسب الشروط التالية:

- نسبة الفائدة: 2,5 % سنويا،
- فترة السداد ثلاثون (30) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 07 جوان 2017 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.

وثمّن النواب الشروط الميسرة لهذا القرض واعتبروا أن نسبة الفائدة مقبولة، كما أنه موجه للنهوض بالبنية التحتية في أغلب مناطق الجمهورية.

واستفسر النواب عن المقاييس المعتمدة في اختيار المشاريع، وشددوا على اعتماد مقاييس واضحة وشفافة وبتشريك مختلف الأطراف.

وأوضح أحد النواب أن تعطل مشاريع البنية التحتية في الجهات يعزى أساسا إلى ضعف الامكانيات المادية واللوجستية للمؤسسات المتعهدة بالإنجاز، وأكد على ضرورة التثبت من هذه الامكانيات عند التقدم بطلبات العروض.

وتسآل أحد النواب عن أسباب استبعاد ولاية المهدية من هذا المشروع بالرغم من أن هنالك عدد من مشاريع البنية التحتية التي تمت برمجتها ولم تُرصد تمويلات لها.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـ:

- مدّ مجلس نواب الشعب بقائمة مفصلة في المشاريع المبرمجة في إطار مشروع بناء الجسور على الطرق المصنفة،
- اعتماد مقاييس واضحة وشفافة في اختيار المشاريع المبرمجة في الجهات مع تشريك مختلف الأطراف حتى تكون المشاريع المدرجة فعلا ذات أولوية،
- التثبت من الامكانيات المادية واللوجستية للمؤسسات التي تتقدم بطلب العروض قصد انجاز مشاريع البنية التحتية في الجهات لتجنب تعطل هذه المشاريع،
- العمل على تنمية النسيج الصناعي على مستوى الجهات وإيجاد آلية لتمكين المؤسسات الصغرى من هذه المشاريع.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر المساعد**
منجي الرحوي	الهادي بن براهم